الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٨
المعقودة يوم الاربعاء
٣١ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

DEC 17 1990
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين

الرئيس : السيد باباداتوس (اليونان)

ثم : السيد غيانيللي (أوروغواي)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي (تابع)

البند ٨٦ من جدول الأعمال : المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث :

(أ) مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث (تابع)

(ب) البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/45/SR.28
10 December 1990
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

مشروع القرار A/C.2/45/L.21 المعنون "إنعاش المجلس الاقتصادي والاجتماعي"

١ - السيد زوليتا (بوليفيا) : عرض مشروع القرار A/C.2/45/L.21 باسم البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ . وقال إن المشتركين في تقديم مشروع القرار يعتقدون أن التقرير عن إنعاش المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الذي طلبه المجلس في قراره ٦٩/١٩٩٠ ، ينبغي النظر فيه بالتفصيل كبند مستقل في جدول أعمال الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . وأوضح أن مشروع القرار مقدم لهذا السبب .

مشروع القرار A/C.2/45/L.24 المعنون "مدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية"

٢ - السيد الفاريز (المكسيك) : عرض مشروع القرار A/C.2/45/L.24 وقال إن نص مدونة قواعد السلوك قد عمم في مرفق الوثيقة E/1990/94 . وأضاف أن المجتمع الدولي مهتم منذ وقت طويل بتوفير صك قانوني في هذا الميدان ، ولقد تأكد ذلك في سلسلة من المشاورات غير الرسمية .

٣ - وقال إن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء للمستثمرين أو لمن يتلقون التمويل بدأت تتحقق أخيرا . ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم مشروع القرار ويعتمد مدونة قواعد سلوك تنظم العلاقات بين الشركات عبر الوطنية والحكومات .

مشروع القرار A/C.2/45/L.25 المعنون "الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحتها"

٤ - السيدة هيليت آف ترولي (السويد) : عرضت مشروع القرار A/C.2/45/L.25 وأعلنت أن البرازيل وتايلند قد انضمتا للمشتركين في تقديمه . وأوجزت أهم عناصر هذه الوثيقة ، موجهة الاهتمام بصفة خاصة إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بالإيدز وكرامتهم . وأعربت كذلك عن الأمل في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء .

البند ٨٦ من جدول الاعمال : المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث (تابع)

(أ) مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث (تابع)

مشروع القرار A/C.2/45/L.22 المعنون "تعزيز مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث"

٥ - السيد زوليتا (بوليفيا) : عرض مشروع القرار A/C.2/45/L.22 باسم البلدان الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ وأعلن انه يجب إجراء بعض التصويبات في النص .

٦ - وأوضح ذلك بقوله إن الفقرتين ٤ و ٥ ينبغي أن تدمجا في فقرة واحدة . وتحقيقا لهذه الغاية فإن عبارة "وتدعو" ينبغي أن تضاف في نهاية الفقرة ٤ وينبغي حذف "تدعو الى" من بداية الفقرة ٥ . وعلى ذلك تصبح الفقرة ٦ فقرة جديدة برقم ٥ .

(ب) البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تابع)

مشروع القرار A/C.2/45/L.19 المعنون "تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي"

٧ - السيد الطيّب (المملكة العربية السعودية) : عرض مشروع القرار A/C.2/45/L.19 ، وأعلن أن تركيا وغابون قد انضمتا إلى المشتركين في تقديمه . وأوجز أهم عناصر الوثيقة وأعرب عن الامل في أن تعتمدها اللجنة بتوافق الآراء .

٨ - الرئيس : أبلغ اللجنة أن بوركينا فاصو قد انضمت إلى المشتركين في تقديم مشروع القرار A/C.2/45/L.15 المعنون "تقديم المساعدة الخاصة إلى دول خط المواجهة" ومشروع القرار A/C.2/45/L.18 المعنون "تقديم المساعدة إلى موزامبيق" .

البند ٨٣ من جدول الاعمال : أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع) (A/45/334 ، 380 ، 531 ، 584 ، 656 ؛ A/C.2/45/L.5)

٩ - السيد موشانغا (زامبيا) : أعرب عن تأييده للآراء التي أبداها رئيس مجموعة الـ ٧٧ وعن تقدير وفده لتقرير السيد بيتينو كراكسي (A/45/380) ، الذي يضيف أبعادا جديدة للجهود المبذولة لحل مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية .

(السيد موشانغا ، زامبيا)

١٠ - وقال إن هذا التقرير والتقرير المتعلق بالتطور الاخير في الاستراتيجية الدولية للديون (A/45/656) يؤديان إلى استنتاج أن سوء التصدي لمشكلة الديون ليس فيه خير لاحد . وأوضح أن تدهور البيئة ، والانتاج غير المشروع للمخدرات ، والهجرة إلى البلدان المتقدمة النمو التماسا لاوضاع اقتصادية أفضل ، والفقر ، وسوء التغذية ، وزيادة معدلات الامية ، تدخل ضمن الآثار الجانبية لأزمة الديون ، وستكون آثارها ملموسة في جميع أنحاء المعمورة . ولذلك فمن الواضح أن مصالح الدائنين تتوافق مع رفاهية المدينين .

١١ - وأشار إلى أن البلدان النامية تحتاج إلى تدفقات مالية إضافية . وقد لاحظ وفده باهتمام في هذا الصدد الاقتراح الداعي إلى إنشاء مؤسسة في منطقة البحر الابيض المتوسط للتمويل الإنمائي من أجل حفز الاستثمار العام والخاص ، وإن كان يسلّم أيضا بأن الفكرة مبعثها الرغبة في التحكم في الهجرة إلى أوروبا . كما أن بلدان الجنوب الافريقي التي تشارك في مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي طلبت إنشاء مؤسسة مالية مماثلة لمصرف التنمية للبحر الابيض المتوسط ، ولكن هذه الفكرة لم تلق سوى القليل من الاهتمام من المانحين . ومع ذلك فإن الجنوب الافريقي يحتاج إلى تدابير عاجلة للإنعاش والتعمير لمواجهة الآثار الضارة الناجمة عن حرب غير معلنة . ولذلك يأمل وفده أن يلقى الاقتراح الداعي إلى إنشاء مؤسسة للتمويل الإنمائي للجنوب الافريقي الدعم من المجتمع الدولي .

١٢ - وأضاف أن مشكلة الديون تتفاقم أيضا من جرّاء فرض رسوم باهظة على واردات البلدان النامية في إطار برامج المعونة . وهذا الامر يمكن أن يؤدي إلى إزالة أثر المعونة الإضافية المتلقاة . وهذه المغالاة في الاسعار ، والمعونة المشروطة ، والممارسات التجارية التقييدية في البلدان المتقدمة النمو يمكن أن تؤدي إلى خلق تكاليف تعادل الحجم الحالي للديون الخارجية في بعض البلدان النامية .

١٣ - وأعرب عن تأييد وفده للاقتراح الداعي إلى انشاء وكالة في إطار مؤسسات بريتون وودز لتنسيق عمليات تخفيض الديون . وفيما يتعلق بمجموعة "غات" فإن الحالة الراهنة في جولة أوروغواي لا تقدم دلائل مشجعة على أنه سيجري تحرير التجارة بمستويات تمكن البلدان النامية وبلدان أوروبا الشرقية من تنفيذ برامج للتكيف الهيكلي تفضي إلى تحقيق مكاسب في الانتاجية .

(السيد موشانغا ، زامبيا)

١٤ - وختاما كرر تأكيد وفده للدعوة الموجهة من منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٨٧ إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الديون . وقال إن النتيجة العملية للجهود المبذولة للتخفيف من الديون يجب ألا تكون إنشاء ديون جديدة كما يحدث كثيرا في عمليات إعادة جدولة الديون .

١٥ - السيد امزيان (المغرب) : قال إن الأسباب الرئيسية في أزمة الديون الخارجية التي تواجهها البلدان النامية هي فقدان الصادرات بسبب زيادة الحمائية في أسواق العالم المصنع ، والاستعاضة عن الواردات ببدائل تركيبية ، وتدهور معدلات التجارة ، وارتفاع أسعار الفائدة . وقد عمل التحول الجذري الذي طرأ على المناخ الاقتصادي العالمي في فترة الثمانينات إلى تجريد ما اتخذته البلدان النامية من قرارات وما وضعته من تنبؤات على أساس الحالة السائدة في فترة السبعينات من معناه .

١٦ - واستطرد قائلا إن وفده يرى أن البلدان المتقدمة النمو تتحمل ، وفقا لذلك ، المسؤولية الرئيسية عن أزمة الديون في البلدان النامية ، وهي ديون تبلغ نصف الناتج القومي الإجمالي للبلدان النامية ونحو الضعفين من حصائل صادراتها . ولقد اضطرت البلدان المدينة ، التي تنهض ديونها مقياسا للتغيرات في الأسعار الدولية للفائدة ، إلى تنفيذ برامج للتكيف الهيكلي لم تسفر فقط عن نتائج هزيلة وإنما أحدثت أيضا قلاقل اجتماعية في عدد من تلك البلدان . وبذلك أصبحت الديون الخارجية تهديدا خطيرا يتعرض له الاستقرار الاجتماعي والسياسي في تلك البلدان .

١٧ - وقال إن أزمة الديون أدت على الصعيد الاجتماعي إلى تخفيض جسيم في الانفاق على التعليم والصحة وإلى نقص القوة الشرائية للمواطن العادي ، والتوسع السريع للقطاع غير المنظم من الاقتصاد وازدياد الهجرة عبر الحدود من جانب الأشخاص الذين يلتمسون ، غالبا بطرق غير مشروعة ، حياة ملائمة وكريمة في بلدان أخرى .

١٨ - وفيما يتعلق بالمبادرات التي تتخذها البلدان الدائنة انفراديا في محاولة لعلاج حالة أصبحت لا تُحتمل بالفعل ، أشار إلى خطة بيكر ، التي اقترحت في عام ١٩٨٥ استئناف تقديم القروض للبلدان النامية المدينة ، والتي لم تلق سوى القليل من الحماس من جانب المؤسسات المالية والمصارف التجارية الدولية ، كما أشار إلى اجتماع القمة المعقود في تورنتو في عام ١٩٨٨ ، الذي اعتمدت فيه البلدان الصناعية

(السيد امزيان ، المغرب)

الغربية الرئيسية السبعة تدابير مختلفة للتخفيف من الديون الخارجية الرسمية لافقر البلدان النامية ، ولا سيما الواقعة منها في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، وإن جاء ذلك خاليا من تخفيض الاسعار الحقيقية للفائدة . وقد دعت خطة برادي لعام ١٩٨٩ إلى اجراء تخفيض طوعي ، بالنسبة لـ ١٧ بلدا ناميا ذات حصائل متوسطة ، بواقع ٣٠ في المائة من الديون المعلقة ، عن طريق آليات مختلفة ، مثل إعادة شراء الديون ، وتحويلها إلى استثمارات ومنح ائتمانات جديدة . وفي وقت لاحق ارتفع عدد البلدان التي بوسعها الاستفادة من هذه التدابير لتخفيض الديون إلى ٣٩ بلدا . ولكن خطة برادي ، مثلها مثل المبادرات المذكورة أعلاه لتخفيض الديون ، ليست كافية لمساعدة البلدان النامية على التغلب على ما ابتليت به من ندرة شديدة للموارد المالية . وبالإضافة إلى ما في هذه المبادرات من مثالب أخرى ، فإنها تدعو كلها إلى تنفيذ برامج للتكيف الهيكلي يوافق عليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ؛ ولا يقتصر الامر على أن هذه البرامج محدودة الفعالية وإنما لها أيضا أثر اجتماعي ضار على البلدان النامية .

١٩ - وأعرب عن تقديره لتقرير الممثل الشخصي للأمين العام لشؤون الديون (A/45/380) ، وأثنى عليه ثناء خاصا لعدم وضعه مشكلة الديون في إطار الاقتصاد والمالية ، وإنما نظر اليها كمسألة أخلاقية تُلزم البلدان الغنية بإبداء التضامن مع البلدان الفقيرة . وقال إنه من اللغو اعتبار أن هذه الأزمة تعبر عن علاقات سوية بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة ، لانها في الواقع تشكل نزاعا بين بني البشر الذين بعضهم غني وبعضهم الآخر فقير .

٢٠ - وأشار إلى أن من الجوانب الإيجابية الاخرى لتقرير كراكسي أنه يحدد فئات مختلفة من الديون والمدينين ويقترح حلولا تلائم كل فئة من تلك الفئات . وعلى وجه التحديد يقترح التقرير فئة جديدة وسيطة ، هي البلدان ذات الدخل المتوسط المتدني ، التي يوصي بالنسبة لها بتدابير محددة لتخفيض الديون . ومن التوصيات المحمودة الاخرى في التقرير التوصية الداعية إلى إنشاء مصرف لمنطقة البحر الابيض المتوسط لمواجهة المشاكل الخطيرة الناجمة عن الديون وكذلك المشاكل المتصلة بالهجرة والنمو السكاني والبيئة في المنطقة .

(السيد امزيان ، المغرب)

٣١ - وقال إن من التوصيات العامة الواردة في التقرير التي ينبغي أن تلقى اهتماما خاصا المقترحات الداعية إلى إنشاء وكالة لإعادة هيكلة الديون في إطار المؤسسات المالية الدولية ، وتوفير حوافز لمشاركة المصارف الاقليمية والتجارية في الاليات الجاري وضعها ، وتنفيذ البلدان المتقدمة النمو لسياسات مالية تحقق تخفيضا كبيرا في أسعار الفائدة ، وهي أسعار شديدة الارتفاع في الوقت الراهن ، وتحويل جزء من الديون إلى استثمارات في مشاريع انمائية ، وحماية البيئة ، وتنمية الموارد البشرية ، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لبلوغ الهدف المحدد بنسبة ٠,٧ من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو .

٣٢ - وأضاف أن توافق الآراء السياسي الذي تم التوصل اليه في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة يجب أن يؤدي إلى أنشطة ملموسة تساهم في تعزيز الاستراتيجية الدولية لتخفيف الديون . وعلى وجه التحديد يجب على المجتمع الدولي أن يتوصل إلى اتفاق حول التخفيف الإجمالي للديون الذي تحتاج اليه البلدان النامية لكي تتحرر من عبء الديون الباهظ .

٣٣ - السيد السليطي (قطر) : قال إن مشكلة الديون تعرّض بلدانا نامية عديدة للتهديد ، تفاقمت فيها الحالة الاقتصادية نتيجة للانخفاض الشديد في أسعار المواد الخام في أثناء فترة الثمانينات . وبالنسبة لبلدان غرب افريقيا ، كان للتنمية أثر مزعزع للاستقرار لا على المستوى الاقتصادي فقط وإنما أيضا على المستويين الاجتماعي والسياسي .

٣٤ - وقال إن البلدان النامية ليس بوسعها أن تسدد الديون أو أن تخفض عجزها التجاري المزمن ، أما البلدان الدائنة الصناعية فهي وحدها التي تستطيع أن تجد حلا للأزمة . وأضاف أن وزير خارجية قطر ذكر يوم ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ في الجمعية العامة أن قطر ، كبادرة منها على التضامن مع الدول العربية المدينة ومع البلدان النامية بوجه عام ، قررت إلغاء ديون تلك البلدان ، والمأمول أن تعتمد بلدان أخرى تدابير مماثلة . وعلاوة على ذلك ، من الضروري إزالة الحواجز التجارية التي تواجه البلدان النامية لكي تستطيع هذه البلدان ، عن طريق زيادة صادراتها ، سد الثغرة التي تفصل بينها وبين البلدان الصناعية . فلا يقتصر الأمر على أن لهذه الأزمة آثارا خطيرة على الجهود الانمائية للبلدان المدينة ، وانما هي تفرض أيضا تهديدا خطيرا على الاقتصاد العالمي .

٢٥ - تولى السيد غيانيللي (أوروغواي) ، نائب الرئيس ، الرئاسة .

٢٦ - السيد حمّاي (الجزائر) : امتدح تقارير ممثل الامين العام لشؤون الديون (A/45/380) وقال إن أزمة الديون الخارجية ليست أبدا مجرد مسألة تتعلق بالترتيبات النقدية والمالية ، وانما هي في أساسها مشكلة سياسية كبرى في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وفقا لما يمكن تبينه من فشل جميع الترتيبات النقدية والمالية التي جربت حتى اليوم . ولا تزال هناك محاولات ترمي إلى تطبيق حلول انتقائية عارضة ، في حين أن المطلوب هو وضع استراتيجية دولية تشمل جميع أبعاد المشكلة - السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية . وقال إنه يعتقد أنه من الملائم في هذا الصدد أن يكون عنوان البند قيد المناقشة هو "ازمة الديون الخارجية والتنمية" ، من حيث أن عبء الديون يشكل حاليا العقبة الرئيسية التي تعترض التنمية .

٢٧ - وأوضح أن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع ، التي اعتمدت بتوافق الآراء ، تضع أزمة الديون في منظور عالمي من المساواة وروح البناء والتضامن ، مبرزة ، على وجه الخصوص ، روح التضامن التي يجب أن تنظم العلاقات الاقتصادية بين أعضاء المجتمع الدولي . ولهذا السبب فإن التدابير المنصوص عليها في الاستراتيجية ، بما في ذلك التدابير المتعلقة بأزمة الديون ، يجب أن تنفذ مع الامتثال التام لذلك النص ، وعلى كل دولة أن تفي بالالتزامات التي اضطلعت بها في هذا الشأن .

٢٨ - ومضى قائلا إنه يتعين على البلدان النامية ، من ناحيتها ، أن تواصل جهودها من أجل اعتماد سياسات اقتصادية مناسبة . على أنه ينبغي الإشارة إلى أن تلك البلدان تتحمل فعلا عبء الاصلاحات الاقتصادية التي تقوم بتنفيذها ، ولكنها لم تر ثمرة ذلك بعد ، من جرّاء بيئة اقتصادية دولية غير مواتية . وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتخليص الإطار الاقتصادي العالمي من العوامل التي تحول بشدة دون التنمية ، وهي ، فيما يتعلق بأزمة الديون ، معدلات الفائدة الآخذة في الارتفاع ، والتحويلات السلبية للموارد ، وندرة الموارد الخارجية ، والحواجز الحمائية ، وتدني أسعار السلع الاساسية .

٢٩ - وقال إن الزيادة الحالية في سعر النفط ترجع أساسا إلى مناورات المضاربة التي تجري خارج منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ، والتي حاولت أن تجد حلا للحالة بزيادة الانتاج . وعلاوة على ذلك فإن الظروف المحيطة بارتفاع الاسعار تمنع من

(السيد حمّاي ، الجزائر)

إجراء أية تنبؤات ، حيث يحتمل أن يعود سعر النفط قبل مضي وقت طويل إلى مستـــواه الذي كان عليه منذ بضعة أشهر .

٣٠ - واختتم كلامه قائلا إن إيجاد حل سريع ودائم للأزمة ، التي تهم البشريـــة بأسرها ، يقتضي تناول الأزمة من زاوية عالمية ومتضافرة عن طريق تحسين البيئـــة الاقتصادية الدولية وإجراء تخفيض كبير في رصيد الديون وتكاليف خدمة الديون بالنسبة لجميع البلدان النامية .

٣١ - السيد سيلالاهي (اندونيسيا) : قال إن المسألة المزمنة الخاصة بالمديونيـــة الخارجية سببت الركود بل والنمو السلبي في اقتصادات بلدان نامية عديدة ، يعمد عـدد متزايد منها إلى اتخاذ تدابير للتكيف تقوم على مبادئ اقتصادية أسلم . علـــى أن النتائج لا تدعو إلى كبير تفاؤل . وأعلن أن وفده يرى أن تقرير كراكســـي (A/45/380) وثيقة جاءت في أوانها ويشعر بالسرور لملاحظة أن قضية الديون تنال ما تستحقه مـــن اهتمام وأنها انتقلت إلى قمة جدول الأعمال الدولي وإلى مستوى سياسي رفيع . ومـــن الواضح أن هناك استعدادا سياسيا أكبر للتصدي للمشكلة ، كما يستدل على ذلك مـــن المبادرات الأخيرة الرامية إلى تخفيض رصيد الديون وتكاليف خدمة الديون . على أنـــه استكمالا لتلك المبادرات ينبغي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تأخذ بنهـــج ايجابي في تناول مشكلة المتأخرات وان توفر موارد إضافية لدعم عمليات تخفيض الديـــون وتسهيل تدابير التكيف . وأهم من ذلك كله فإنه ينبغي أن تشمل تلك المبادرات جميـــع أنواع الديون وكل فئات البلدان النامية المدينة .

٣٢ - وأوضح أنه يوجد الآن تسليم واسع بالكثير من المكونات الرئيسية لقضيـــة الديون ، أي أن حل أزمة الديون شرط لازم لإنعاش التنمية ، وان المشكلة ليست سطحيـــة وان الحل الدائم يتطلب سياسات موجهة نحو النمو . ولقد وقع في السنتين السابقتيـــن تغييران في السياسات الدولية المتعلقة بالديون فتحا السبيل لمرحلة جديدة يحتمـل أن تكون ذات أهمية بالغة - وهما القرار الذي اتخذ في تورنتو بتخفيض أصل الديـــون الرسمية الثنائية أو فوائدها بالنسبة للبلدان الفقيرة ، والتسليم في خطة بـــرادي بالحاجة إلى التخفيف من الديون ، وخاصة عن طريق تخفيض ديون البلدان ذات الدخـــل المتوسط للمصارف التجارية .

(السيد سيلالاهي ، اندونيسيا)

٣٣ - وقال إن توفر الفعالية لاستراتيجية الديون يتطلب أن تكون هذه الاستراتيجية دائمة وشاملة ومنصفة . والاستراتيجية الشاملة ينبغي أن تشمل تسهيلات لمساعدة البلدان المثقلة بالديون التي تفي بالتزاماتها على الدوام . وفي هذا الصدد ، أعلن أن اندونيسيا توافق الوفد الايطالي في أن بعض البلدان التي تنظم اقتصاداتها بحصافة وتبقى على اتصال لا بأس به بالاسواق المالية تشهد زيادة في ديونها ، ولذلك فإن الموارد الرسمية يجب ألا تحيد عن طريق تلك البلدان ، حيث أن ذلك من شأنه أن ينطوي على خطر انتشار أزمة الديون وزيادة عدد البلدان المتأثرة .

٣٤ - وأعلن أن اندونيسيا تعتقد اعتقادا راسخا بأنه يجب تحسين البيئة الدولية لكي تتحقق الفعالية للسياسات الموجهة نحو النمو . ولذلك فإنها تسلّم بالحاجة التي يذكرها التقرير إلى زيادة تدفقات الموارد المالية ووضع نهاية للتقلبات في العملات الرئيسية ، وهي تثق في أن جولة أوروغواي ستسفر عن نتيجة ناجحة فيها تحرير للتجارة وتحقيق لزيادة حصائل الصادرات عن طريق تأمين الاستقرار لأسعار السلع الأساسية .

٣٥ - وقال إن وفده يعتقد أنه لا مفر من تنفيذ المقترحات الواردة في تقرير كراكسي كما أنه لا بدّ من مواصلة الجهود الجارية لتحقيق حل دائم ومنصف وشامل لأزمة الديون ، إذا أريد إعادة النمو والتنمية المستديمة في البلدان النامية . ولقد انبعثت آمال البلدان بفضل الالتزامات التي تم الدخول فيها فيما يتعلق بالمقترحات التي طرحت في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة وفي الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، وينبغي ألا يترك لأزمة الديون أن تعيق تلك العمليات أو أن تواصل إحباط الجهود الانمائية للبلدان النامية .

٣٦ - السيد ديل روزاريو (الجمهورية الدومينيكية) : قال إنه يبدو أن هناك توافقا واسعا في الآراء حول أن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية اليائسة التي وصلت إليها البلدان النامية نتيجة للمشكلة الشديدة الخطورة المتعلقة بالديون الخارجية حالة وصلت حد الأزمة ، وأن عقد الثمانينات يمكن أن يسمى عقد التنمية الضائع . وفيما يتعلق بمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، فإن النتائج التي خلصت اليها المرحلة الأولى من الدراسة بشأن الفقر تثير الفزع .

(السيد ديل روزاريو ،
الجمهورية الدومينيكية)

٣٧ - وأعلن أن وفده يوافق المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في أن مشكلة الديون يجب أن تحلّ إلى الابد وفي أن الزيادة في الديون الخارجية تمثل أحد أخطر القيود التي تواجهها المجتمعات النامية .

٣٨ - وقال إن الجمهورية الدومينيكية ترى أن الاقوال يجب أن تترجم إلى أفعال وأنه يجب التوصل إلى اتفاق مع البلدان الدائنة بشأن خطط سريعة وفعالة لتخفيف الازمة . وينبغي للقوى الاقتصادية الرئيسية أن تدرس تقرير السيد كراكسي دراسة متأنية . فالديون لا يمكن أن تسدّد بالشروط الحالية ولا أحد يشك في صدق ذلك . ولقد حان الوقت للبحث عن حلول وليس لتوزيع التهم ، وفي هذا الإطار فإن وفده يرحب بمبادرة الرئيس بوش الخاصة بالامريكتين ، ويراها أساسا لحوار يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية .

٣٩ - وأعرب عن أمل الجمهورية الدومينيكية في أن تحدث الازمة التي تتعرض لها البلدان الدائنة تغييرا حاسما في موقف البلدان الدائنة يفضي إلى زيادة التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وفي أن يتجلى ذلك على شكل وصول أفضل وأكبر إلى أسواقها ، وشروط أفضل لسداد الديون وزيادة التدفقات المالية إلى الاقتصادات النامية . فذلك هو الطريقة الوحيدة لوقف التدهور المستمر في مستويات معيشة شعوب البلدان النامية والهجرة المشروعة أو غير المشروعة على نطاق واسع إلى مزيد من البلدان المتقدمة النمو ، ولقد بدأت هذه البلدان تشعر بالفعل بالضغوط المتولدة عن ذلك .

٤٠ - السيد سانغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) : قال إنه يجري لأول مرة منذ نشوء أزمة الديون ربط مشكلة الديون بالحرب والفقر والتدهور البيئي . وهذا الاتجاه الجديد في التفكير يتصدى لمجالات اهتمام جديدة ، ولكنه يتجاهل الاسباب الجذرية للمشكلة ، وهي أسباب من طبيعة مختلفة .

٤١ - وأشار إلى أن وفده يتفهم الاساس المنطقي الذي يقوم عليه الاقتراح الوارد في تقرير كراكسي (A/45/380) والداعي إلى إنشاء فئات جديدة من البلدان المدينة تشمل بلدان أوروبا الشرقية وبلدان شمال افريقيا الواقعة على البحر الابيض المتوسط ،

(السيد سانغا ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

تطبّق عليها تدابير خاصة ، مثل إمكانية إنشاء مصرف إنمائي للبحر الابيض المتوسط وإنشاء اتحاد مدفوعات لأوروبا الشرقية بمساعدة مالية من الاتحاد الاقتصادي الاوروبي . على أنه يصعب تصوُّر فعالية التدابير المقترحة لبقية البلدان المدينة ، وذلك لانه بالرغم من أن لمبادرة تورنتو وخطة برادي جوانبهما الإيجابية فإنهما لا تسلمان من المثالب . وخطة برادي على وجه الخصوص تتصل بمجالات ليست لها أولوية لدى معظم البلدان المدينة .

٤٢ - وأضاف أنه من الصحيح أن حماية البيئة أمر حيوي ، ولكن من غير المناسب الربط بين دفع الفوائد على الديون الثنائية في صناديق استئمانية بعملات محلية معايرة وبين تمويل مشاريع انمائية لحماية البيئة وتنمية الموارد البشرية . وينبغي أن يكون الدائنون والمدينون هم وحدهم المسؤولين عن التفاوض على تمويل مشاريع متفق عليها . ومن العسير للغاية ، حتى من الزاوية غير التقنية ، اقتراح طرق ووسائل لحل مشكلة الديون يمكن أن تتناول أيضا مشاكل الحرب والفقر والتدهور البيئي عن طريق النظر فقط في مخططات سياسية واجتماعية وترك الجوانب الاقتصادية . وربط مشكلة الديون بالجهود المبذولة من أجل إنهاء الفقر والمحافظة على البيئة يشبه معالجة أعراض مرض من الامراض دون البحث عن أسبابه الجذرية . والسبيل السليم للعمل هو ضمان تنفيذ قراري الجمعية العامة ٤٤/٢١٣ و ٤٤/٢٢٨ .

٤٣ - وأعلن أن تنزانيا توافق تماما على أنه لا يمكن حل مشكلة الديون إلا في ظل مناخ من النمو الذي يعم الجميع سواء في البلدان الدائنة أو في البلدان المدينة . ووصف الحلول السياسية والاجتماعية المقترحة في التقرير بأنها غير كافية لمعالجة مشكلة الديون ، وقال إن الاثر الرشحي على بلدان مدينة أخرى من غير المحتمل أن يتحقق في المستقبل المنظور .

٤٤ - وأشار إلى أن معدلات التبادل التجاري المواتية ، والوصول إلى الاسواق العالمية ، واستقرار أسعار السلع الاساسية وقابليتها للتنبؤ بها وإتاحة الفرص للتنويع السلعي يمكن أن توفر بالنسبة لتنزانيا وغيرها من البلدان المعتمدة على السلع الاساسية حلولا مجدية لمشكلة الديون . وأي حل يقترح لمشكلة الديون في افريقيا يتجاهل مشاكل قطاع السلع الاساسية ، ولا سيما في المنطقة الافريقية الواقعة جنوب

(السيد سانغا ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

المحراء الكبرى ، لا يمكن أن يكون حلا واقعيا . وهذا هو السبب الذي جعل افريقيا تبدي اهتماما كبيرا بالاقتراح الداعي إلى إنشاء صندوق لتنويع السلع الاساسية ، ولكن هذا الاقتراح لم يرد له ذكر سواء في تقرير كراكسي أو في توصيات تقرير فريق الخبراء المعني بحالة السلع الاساسية في افريقيا .

٤٥ - وفي هذا الشأن قال إن افريقيا كانت ستجد أن للتقرير قيمة كبيرة لو أن المقترحات الجديدة شملت أيضا تدابير لإعادة تنشيط الاتفاقات القائمة الخاصة بالسلع الاساسية وكذلك لتحسين فعالية مختلف المخططات المعمول بها حاليا للتعويض عن العجز في حصائل الصادرات ، بما في ذلك مرفق التمويل التعويضي والطارئ التابع لصندوق النقد الدولي ، ونظام تثبيت حصائل الصادرات التابع للاتحاد الاقتصادي الاوروبي ونظام تثبيت حصائل الصادرات في قطاع التعدين والصندوق المشترك للسلع الاساسية .

٤٦ - وأعرب عن أمل وفده في أن يتوصل الامين العام إلى مزيد من التوصيات المحددة لحل مشاكل الديون التي تواجهها البلدان التي لا تدخل في نطاق الفئة الجديدة للبلدان المدينة المقترحة في تقرير كراكسي . وفي هذا الشأن أعرب عن ترحيب وفده بالمبادرات الجديدة للمملكة المتحدة الواردة في مجموعة وثائق ترينيداد ومبادرات فرنسا وهولندا فيما يتعلق بالتخفيف من ديون البلدان النامية الفقيرة ، والتي اقترحت في أثناء مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا .

٤٧ - السيد تاوري (مالي) : قال إن أزمة الديون الخارجية التي تواجهها البلدان النامية هي السمة البارزة التي ستكون شاهدا على عقد التنمية الضائع ؛ وعلاوة على ذلك فمن المحتمل أن تشكل هذه الازمة لمدة طويلة قادمة تهديدا لاية آمال في تحسين الحالة الاقتصادية العالمية ، على الاقل فيما يتعلق بالبلدان النامية .

٤٨ - وأضاف أن تقرير كراكسي (A/45/380) يقدم حلا قاطعا يضمن عدم تفاقم الازمة ويضع المجتمع الدولي على الطريق السليم ، وبذلك يوفق بين الاقوال السياسية والممارسة الاقتصادية . وينبغي أن يساهم التقرير أيضا في تهدئة مخاوف الدائنين إزاء الآثار المترتبة على حل جذري لمشاكل الديون الخارجية التي تواجهها البلدان

(السيد تاوري ، مالي)

النامية . وأشار إلى أنه منذ بداية الأزمة لم يتم النظر سوى في الجانب الكمي للمشكلة ، وإلى أن ذلك نحى الى إصابة الرأي الدولي بعصاب . وعلاوة على ذلك ، تضاعفت الديون تقريبا ، من ٧٠٠ بليون دولار إلى الرقم الحالي البالغ نحو ١ ٣٠٠ بليون دولار .

٤٩ - وقال إن العالم الثالث عالم هامشي يقوم بدور ضئيل جدا في الاقتصاد العالمي . وينبغي للأمم المتحدة أن تصحح هذه الحالة ، مستفيدة من انخفاض التوتر الدولي ، بغية إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد . ويجب التسليم بأن النتائج التي أسفرت عنها حتى الآن مختلف المفاوضات العالمية لا تدعو إلى كبير تفاؤل ، ابتداء من الحوار بين الشمال والجنوب في فترة السبعينات إلى ما تلى ذلك من عمليات تأجيل متتالية ، ومن دورة لاخرى ، للمسائل الهامة التي كان يمكن أن يساعد النظر فيها على التقريب بين مواقف الشمال والجنوب .

٥٠ - ووصف تقرير كراكسي (A/45/380) بأنه يتضمن كل ما يلزم لحفز الإبداع لدى الأطراف المعنية من أجل التماس حلول للأزمة التي تعرض مستقبل البشرية للخطر . وكل ما ينقص الآن هو توفر الإرادة السياسية لدى كل الجوانب ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، التي تؤثر قراراتها المتعلقة بالسياسة ، مهما تكن ثانوية ، على جميع أنحاء الأرض وتحدد مسار النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم .

٥١ - وأوضح أن عدم تناظر الهياكل والمخططات التي تديم اعتماد البلدان النامية على غيرها يعمل على تفاقم مشكلة ديونها . ومن الجوهري تجنب عدم حدوث استقطاب جديد في العالم ؛ وينبغي أن تزيد المعونة الدولية القدرة على التمويل الذاتي لدى البلدان التي تعتمد على تلك المعونة . وفي هذا الصدد فإن مما يثير القلق التحويل السلبي للموارد في البلدان النامية .

٥٢ - وقال إن المقترحات الواردة في التقرير تتفق مع المواقف التي اتخذتها دائما كل من افريقيا واللجنة الاقتصادية لافريقيا . مثال ذلك أن الإطار البديل لبرامج التكيف الهيكلي ، الذي قدمته البلدان الافريقية ، يمثل مساهمة هامة في البحث عن حل ، والمؤتمر الدولي المعني بالديون الخارجية ، الذي اقترحه رؤساء دول وحكومات البلدان الافريقية يمكن أن يتيح فرصة لإجراء مناقشة مع المؤسسات المالية الدولية

(السيد تاوري ، مالي)

والإقليمية ، والمؤسسات المقدمة للمعونة الإنمائية الرسمية الثنائية والمصارف ، والبلدان النامية ، والبلدان المصنعة ، حول الاليات التي ستكون لازمة لوضع المقترحات الواردة في التقرير موضع التنفيذ .

٥٣ - وأشار إلى أنه على الرغم من الموارد الطبيعية الهائلة للبلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى واستمتاعها بالاستقلال منذ ٣٠ سنة ، فإن مؤشراتها الاقتصادية تدعو إلى الانقباض . فناتجها القومي الإجمالي مجتمعة لا يتجاوز ١٥٠ بليون دولار وتبلغ ديونها الخارجية قدرا مساويا لذلك الرقم تقريبا . وهناك عدد من العوامل المناوئة يؤثر على المنطقة ، منها انحطاط البيئة ، وتدهور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، والاختناقات السياسية ، ناهيك عن انخفاض أسعار السلع الاساسية وسوء معدلات التبادل التجاري .

٥٤ - وقال إن افريقيا والمجتمع الدولي تفاوضا ، في إطار الازمة الخطيرة للديون ، على برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، المستمد من خطة عمل لاغوس لعام ١٩٨٠ وبرنامج افريقيا ذي الاولوية للانتعاش الاقتصادي لعام ١٩٨٦ . ومن شأن استئناف التعاون الدولي أن يمكن من تعبئة الموارد المالية والعلمية والتكنولوجية اللازمة للتنمية المحلية القائمة على المشاركة والاستقلال الذاتي في البلدان الافريقية ، التي تكاد حصتها من التجارة العالمية لا تتجاوز ١,٣ في المائة بالرغم مما لديها من موارد طبيعية هائلة ؛ ومن شأن هذا التعاون أن تكون فيه مساعدة أيضا لتلك البلدان على الاستفادة من تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والسياسات الاقتصادية التي بدأت فيها .

٥٥ - وأكد أن توصل جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف إلى نتيجة مرضية مسألة حاسمة في هذا الشأن ؛ وعلى مدى بضعة أشهر سيتضح إن كان المصير المشترك للبشرية سيكون له النصر على الانانية والمصالح الجغرافية السياسية ، لانه من الجلي أن آليات التمويل التعويضي ، بما في ذلك الصندوق المشترك للسلع الاساسية ، ليست سوى مسكنات في مرحلة وسيطة تؤدي إلى التنفيذ التام للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية .

(السيد تاوري ، مالي)

٥٦ - وأوضح أن زيادة الفقر في العالم النامي تعبر عن نواحي الاختلال الخطيرة التي يجري تصحيحها بسياسات التكيف ، التي تخفق من حين لآخر في تنشيط النمو الاقتصادي . وبالتالي ينبغي أن تركز الجهود الدولية على أسباب فقر البلدان النامية ، وندرة رأس المال الذي تحتاجه لتمويل برامجها الإنمائية ، وتنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الاساسية .

٥٧ - السيد مايورغا كورتيس (نيكاراغوا) : قال إن تقرير الامين العام عن التحويل الصافي للموارد من البلدان النامية (A/45/487) يكشف عن ضخامة المشكلة ، وذلك خصوصا بالامثلة التي يقدمها على ارتفاع مديونية البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، ويقدم مبادئ توجيهية لضمان مدد كاف من الموارد لتنشيط الاقتصادات وإحياء التنمية .

٥٨ - وأضاف أنه مما يثير القلق أن التحويل الصافي للموارد من البلدان النامية لن يتوقف في الاجل القصير ، وأن أسعار السلع الاساسية مستمرة في الهبوط ، مما يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل التجاري . ولقد وقع التاثير الاساسي لهذه الحالة على البلدان الافريقية ، وبدرجة أقل ، على بلدان نامية أخرى عالية المديونية تتميز القاعدة الإنتاجية والصادرات فيها بمزيد من التنويع .

٥٩ - وقال إن تثبيت أسعار السلع الاساسية وإزالة الحواجز الحمائية المفروضة على منتجات البلدان النامية أمر من شانه أن يقلل من الحاجة إلى التمويل التعويضي . وتوصل جولة أوروغواي إلى نتائج إيجابية وفتح الاسواق في البلدان المصنعة لهما أهميتهما في هذا الشأن . ومن المهم أيضا أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بزيادة ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو الهدف الذي أيدته بلدان الشمال في الآونة الاخيرة .

٦٠ - وأوضح أن نيكاراغوا تعتبر أن خدمة الديون الخارجية ترتبط ارتباطا وثيقا بتحويل الموارد . ولذلك فإن وفده يشيد بتقرير السيد كراكسي ، الممثل الخاص للامين العام لشؤون الديون ، الذي تاكدت فيه تلك العلاقة . كما أن هذا التقرير يقترح حلولا عملية ومتوازنة ومحددة لمجموعات البلدان في إطار نهج متعمق .

(السيد مايورغا كورتيس ، نيكاراغوا)

٦١ - وأعلن أن نيكاراغوا تؤيد وجهة النظر القائلة بأن المسؤولية عن أزمة الديون مسؤولية مشتركة ، من حيث أن عدم وجود قواعد متفق عليها دوليا بشأن السياسات النقدية والمالية وعدم مراقبة أنشطة المصارف ، أمران يحولان دون تنظيم وتنسيق نمو الديون . وقال إن أي تعزيز للاستراتيجية الحالية للديون يجب أن يشمل أحكاما وآليات لذلك الغرض . وأعلن تأييد بلده أيضا لتعزيز خطة برادي عن طريق إنشاء آليات قانونية ومؤسسية لتنسيق أنشطة مختلف الأطراف المعنية في مجال تخفيف الديون . وهذه المهمة ، كما يقترح التقرير ، يمكن أن تقوم بها منظمة أو وكالة في إطار مؤسسات بريتون وودز ، وذلك من أجل تأمين تدفق كاف من الموارد إلى البلدان النامية ، وبذلك يتم تلافي ظهور مشاكل جديدة متعلقة بالديون .

٦٢ - واستطرد قائلا إن سياسات التكيف لازمة من أجل "تنظيم البيت" عن طريق تخفيف نواحي عدم الاختلال المالي ، وتحديث نظم الإنتاج وزيادة قدرتها على المنافسة وإعادة القدرة على الحصول على موارد مالية خارجية واستيعابها . ومع ذلك فبالإضافة إلى الجانب العملي للتكيف ، فإنه يجب أن يكون له بعد إنساني ، لتحقيق السير السليم لآليات التشاور الاجتماعية الرامية إلى تحقيق نتائج تقبل ويجري تقاسمها على نحو تام من جانب جميع قطاعات المجتمع .

٦٣ - وذكر أن تقديرات اللجنة الاقتصادية لإمريكا اللاتينية تشير إلى أن نصيب الفرد من الناتج انخفض بنسبة ١٦,٦ في المائة في أمريكا الوسطى بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٩ ، وبنسبة ٨,٣ في المائة في أمريكا اللاتينية في مجموعها . وفيما يتعلق بنيكاراغوا فقد هبط بنسبة ٣٣,١ في المائة . وعلى مدار نفس الفترة ، انخفضت القدرة الشرائية لصادرات نيكاراغوا بنسبة ٤٦ في المائة وارتفعت ديونها الخارجية من ٨٣٥ ١ مليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٥٧٠ ٧ مليون دولار في نهاية عام ١٩٨٩ ، أي بزيادة قدرها ٣١٤ في المائة . وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن ديون نيكاراغوا تبلغ حاليا نحو ١١ بليون دولار ، ومن ثم فإنها من بين أكبر الديون في العالم من زاوية نصيب الفرد . ونيكاراغوا مدينة بالجزء الأكبر من تلك الديون لمصادر ثنائية .

٦٤ - وقال إنه إذا وضع في الاعتبار أيضا أن معدل البطالة يصل حاليا إلى نسبة ٤٠ في المائة وأن سياسات التكيف التي اعتمدت لتنشيط الاقتصاد لم تنتج بعد أثرها الكامل ، مما أدى إلى صعاب في مكافحة التضخم ، فإن الصورة التي تنتج عن ذلك هي

(السيد مايورغا كورتيس ، نيكاراغوا)

صورة أزمة اقتصادية حادة في نيكاراغوا تتطلب الاهتمام من المجتمع الدولي . وفيما يتعلق بتخفيف الديون ، يجب أن تعامل نيكاراغوا نفس معاملة مجموعة أقل البلدان نموا ، وسيكون معنى ذلك هو أنه وفقا للتصنيف الوارد في تقرير كراكسي فإن نسبة تتراوح بين ٦٠ و ٨٠ في المائة على الأقل من تكاليف خدمة الديون الثنائية لنيكاراغوا يجب أن تكون خاضعة للشطب من جانب البلدان الدائنة . وهذا البديل يقوم على أن الدخل الفردي يبلغ حاليا في نيكاراغوا ٥٠٠ دولار ؛ على أن استيعاب ما يتراوح بين ٠٠٠ ١٥٠ و ٠٠٠ ٢٠٠ شخص في البلد وفي قوة العمل نتيجة للتسريح العسكري وعودة اللاجئين والمشردين من جراء الحرب ألغى صحة أي حساب رسمي وضعته المؤسسات الدولية لنصيب الفرد من الناتج .

٦٥ - وقال إن نيكاراغوا تعتبر عموما أنه يجب بذل جهود أكبر لتحديد البلدان التي تعاني من ظروف صعبة خاصة ، والتي يجب أن تتاح لها فرص أفضل للوصول الى موارد المؤسسة الإنمائية الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشروط أكثر تساهلا .

٦٦ - واختتم كلامه قائلا إن التوصيات الواردة في تقرير كراكسي تتمشى مع المبادئ التوجيهية والنتائج التي خلص إليها المؤتمر الإقليمي المعني بالديون الخارجية ، المعقود في كراكاس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ في إطار المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومع خطة العمل الإقليمية التي اعتمدت بهذه المناسبة . والمقترحات الواردة في الخطة تتضمن مبادئ توجيهية محددة بشأن مختلف فئات الدائنين كما تتضمن ابتكارا يتعلق بطريقة معالجة الديون على الصعيد الاقاليمي .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥